



عندما يعيد المهيمن تشكيل النظام
الدولي في عالم ما بعد الغرب

الواقعية الهجومية كإطار تفسيري لتقرير ميونخ 2026

د. مهند حميد الراوي

دكتوراه في العلوم السياسية / الاستراتيجية



المقدمة

عقد مؤتمر ميونخ للأمن الثاني والستون في الفترة من 13 إلى 15 فبراير 2026 في فندق بايريشير هوف وفندق روزوود ميونخ. وبقيادة رئيس المؤتمر، السفير فولفغانغ إيشينغر، ناقش مئات من صناع القرار وقادة الرأي من مختلف أنحاء العالم تحديات السياسة الأمنية، إذ حضر مؤتمر ميونخ للأمن 2026 أكثر من 40 رئيس دولة وحكومة من مختلف أنحاء العالم، من بينهم قادة من معظم الدول الأوروبية، إلى جانب وفد كبير من الحكومة الألمانية برئاسة المستشار فريدريش ميرتس، في ظلّ التشكيك في التحالفات الراسخة، وتآكل النظام الدولي القائم على القواعد، وتزايد عدم الاستقرار وتصاعد الصراعات في جميع أنحاء العالم، انعقد مؤتمر ميونخ للأمن 2026 في منعطف حاسم. وشملت المواضيع التي تم تناولها في مؤتمر الأمن والدفاع الأوروبي، ومستقبل العلاقة عبر الأطلسي، وتنشيط التعددية، والرؤى المتنافسة للنظام العالمي، والصراعات الإقليمية، والآثار الأمنية للتقدم التكنولوجي، على سبيل المثال لا الحصر¹.

في ضوء مقاربة جون ميرشايمر، لا يمكن قراءة مخرجات مؤتمر ميونخ للأمن 2026 بوصفها انحرافاً أمريكياً عن مسار النظام الدولي، بل هي عودة بالنظام إلى «حالته الطبيعية». فوفقاً لمنطق الواقعية الهجومية، لا تعمل الولايات المتحدة على تقويض الاستقرار عشوائياً، بل تمارس سلوكاً عقلانياً



يهدف إلى تعظيم قوتها النسبية، فهي لا تفضل طريقها بتفكيك الهياكل القائمة، بل تتصرف تماماً كما تمليه ضرورة البقاء على قوة عظمى تسعى للهيمنة في بيئة دولية فوضوية، بمعنى إنها تتخلى عن قيود النظام الليبرالي الذي سمح لمنافسيها بالحاق بها، وتلجأ إلى تعظيم القوة بشكل أحادي في عالم يسوده الفوضى، إذ تعد نظرية الواقعية الهجومية التي يُعد المفكر الأمريكي جون ميرشايمر رائدها الأبرز، من أدق العدسات وأكثرها تشاؤماً لتفسير المشهد الذي يصفه تقرير ميونخ للأمن 2026 تحت عنوان ((قيود التدمير))، كما تختلف نظرية ميرشايمر عن الواقعية التقليدية في أنها ترى أن الدول لا تسعى فقط للحفاظ على توازن القوى (الوضع الراهن)، بل تسعى دائماً لتعظيم قوتها إلى أقصى حد ممكن للوصول إلى الهيمنة، لأن هذه هي الطريقة الوحيدة لضمان البقاء في عالم فوضوي.

النظام الدولي تحت التدمير:

في ضوء مقارنة جون ميرشايمر، لا يمكن قراءة مخرجات مؤتمر ميونخ للأمن 2026 بوصفها انحرافاً أمريكياً عن مسار النظام الدولي، بل هي عودة بالنظام إلى «حالته الطبيعية».

تتمحور الفكرة الرئيسة للتقرير حول أن النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٤٥ يشهد حالياً هدماً متعمداً بدلاً من الإصلاح التدريجي، وتتبنى الإدارة الأمريكية الحالية وغيرها من القوى السياسية العالمية (سياسة الهدم)،

مختاراً التدمير الشامل لتحرير دولها من القيود التي ينظر إليها على أنها مفروضة على النظام القائم، وبدلاً من تكييف المؤسسات الديمقراطية والدولية، يعد هؤلاء القادة بأن هدمها سيمهد الطريق لدول أقوى وأكثر ازدهاراً. إذ تتقاطع فرضية التفكيك المتعمد للنظام الدولي الراهن مع جوهر الواقعية



الهجومية عند جون ميرشايمر، فما يظهر كسياسة هدم، ليس في الحقيقة إلا مناورة استراتيجية واعية. فمن منظور ميرشايمر، يتوقف التزام القوة العظمى بالهياكل الدولية عندما تكف تلك الهياكل عن كونها أداة لتعظيم نفوذها. ومن ثمّ، فإن تقويض واشنطن للنظام الحالي يمثل «إعادة ضبط» بنيوية تهدف إلى التحرر من قيود لم تعد تخدم غايتها الأسمى: الحفاظ على التفوق النسبي وضمان البقاء في بيئة دولية تنافسية.

التراجع عن التعددية والحوكمة العالمية:

يتمثل أحد التحولات الرئيسية في النظام الدولي في التخلي عن الاعتقاد بأن المؤسسات متعددة الأطراف والقواعد العالمية تعزز سلطة الدول. تنظر الإدارة الأمريكية الآن إلى نظام الحوكمة العالمية القائم، بما في ذلك المنظمات العابرة للحدود، على أنه عبء يقوض السيادة الوطنية. وقد تجلى ذلك عملياً في انسحاب الولايات المتحدة من مؤسسات رئيسة مثل منظمة الصحة العالمية، واتفاقية باريس للمناخ، والعديد من الهيئات الدولية الأخرى، فضلاً عن تقليص مشاركتها الدبلوماسية ومساعداتها الإنسانية. فالمؤسسات أدوات وليست جهات فاعلة (ظاهرة ثانوية)، إذ من المبادئ الأساسية للواقعية الهجومية لميرشايمر أن المؤسسات الدولية - كالأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية وحلف شمال الأطلسي - لا تملك سلطة مستقلة، فهي (ظاهرة ثانوية)، أي أنها مجرد انعكاس لتوزيع القوة السائد في العالم، فحقبة ما بعد عام ١٩٤٥، أنشأت الولايات المتحدة هذا النظام لأنها، بصفتها القوة المهيمنة عالمياً، رأت أن القواعد تخدم مصالحها، وتعزز نفوذها، وتساعد في إدارة التهديد السوفيتي، أما في حقبة (الهدم)، تملي الواقعية الهجومية أنه عندما تبدأ المؤسسات الدولية بتقييد القوة المهيمنة أو تُفيد بشكل غير متناسب منافساً صاعداً (كالصين





التي تستغل منظمة التجارة العالمية)، فإن القوة المهيمنة ستتجاوزها أو تتجاهلها أو تعمل على تفكيكها، بمعنى إن الهدم المتعمد للنظام ليس إلا تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن أداة تجاوزت جدواها الاستراتيجية.

من جهة أخرى فإن العالم يتجه للتحول من المكاسب المطلقة إلى المكاسب النسبية، إذ قام النظام العالمي لما بعد عام ١٩٤٥ على أنموذج ليبرالي للمكاسب المطلقة، فكرته أن التجارة الحرة والتعاون العالمي يثران الجميع، وأن الرخاء المتبادل يضمن السلام، في حين يرفض الواقعيون الهجوميون هذا النموذج، بحجة أن الدول لا تهتم إلا بالمكاسب النسبية (لعبة محصلتها صفر)، إذ لا يهم إن كان النظام الدولي يثري الولايات المتحدة، بل المهم هو ما إذا كان يثري منافساً كالصين بوتيرة أسرع، وبالتالي يقلص الفجوة في القوة، فمن خلال





تدمير الأنظمة التجارية والاتفاقيات الدولية للنظام العالمي لما بعد عام ١٩٤٥، يضحى قادة الولايات المتحدة بالرخاء العالمي المطلق مقابل مزايا القوة النسبية، حيث إن تقويض النظام محاولة متعمدة لكبح نمو المنافسين وإعادة ترسيخ تفوق أوسع.

التحول نحو نظام قائم على الصفقات ومناطق النفوذ:

مع تفكك القواعد والمعاهدات العالمية، يحذر التقرير من ظهور نظام قائم على الصفقات. في هذا السياق، تستبدل الدبلوماسية المتجذرة في التقاليد والقيم والأعراف القانونية الراسخة بترتيبات ظرفية قائمة على المعاملات. علاوة على ذلك، يواجه النظام الدولي خطر التفكك إلى مناطق نفوذ إقليمية، حيث تتصرف القوى العظمى (مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا) كقوى مهيمنة إقليمية تسيطر على شؤون دولها وتفرض قواعدها في محيطها، مما يؤدي إلى ما يعرف عند جون ميرشايمر في مقارنته للواقعية

تتمحور الفكرة الرئيسة للتقرير حول أن النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٤٥ يشهد حالياً هدماً متعمداً بدلاً من الإصلاح التدريجي، وتتبنى الإدارة الأمريكية الحالية وغيرها من القوى السياسية العالمية (سياسة الهدم)

الهجومية في النظام الدولي بـ عدم وضوح نوايا الدول، ففي كتابه الرائد (مأساة سياسات القوى العظمى) (2001)، يحدد ميرشايمر خمسة افتراضات أساسية تملّي سلوك القوى العظمى، وأهمها هو غموض النوايا، إذ يجادل ميرشايمر بأنه في

نظام دولي فوضوي (نظام يفتقر إلى سلطة عالمية شاملة أو جهة رقابية مركزية)، تمتلك جميع القوى العظمى قدرة عسكرية هجومية ما. ولأن الدول لا تستطيع معرفة نوايا الدول الأخرى الحالية أو المستقبلية معرفة حقيقية، فإنها تعيش في حالة خوف دائم، إذ يدفع هذا الغموض الهيكلي الدول إلى تعظيم



قوتها والتنافس الأمني، ساعيةً إلى الهيمنة الإقليمية باعتبارها الضمانة الحقيقية الوحيدة للبقاء2.

وقدر تعلق الأمر بمؤتمر ميونخ الذي تطرق الى ما يعرف بـ (وهم الضمانات الدبلوماسية في الأزمة الأوكرانية)، ففي مؤتمر الأمن القومي لعام 2026، كان مستقبل أوكرانيا الغامض محوراً رئيساً، إذ ناقشت الدول الغربية ضمانات أمنية طويلة الأمد (15 عاماً)، وحث الرئيس زيلينسكي أوروبا على عدم قبول (اتفاق سلام غير مكتمل)، إذ ترى الواقعية الهجومية لجون ميرشايمر أن هذه الضمانات طويلة الأمد ضرورية تحديداً لأن نوايا روسيا المستقبلية لا يمكن الوثوق بها أبداً، فحتى في حال توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار، فإن عدم اليقين بشأن إمكانية قيام روسيا بإعادة بناء قواتها للهجوم مجدداً لاحقاً، يجبر الغرب وأوكرانيا على تعزيز قدراتهما العسكرية باستمرار، ونتيجةً لذلك، تنظر روسيا إلى استمرار تسليح الناتو لأوكرانيا لا باعتباره دفاعياً، بل تهديداً هجومياً لبقائها، مما يوجب معضلة أمنية كلاسيكية.

فالمؤسسات أدوات وليست جهات فاعلة (ظاهرة الثانوية)، إذ من المبادئ الأساسية للواقعية الهجومية لميرشايمر أن المؤسسات الدولية - كالأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية وحلف شمال الأطلسي - لا تملك سلطة مستقلة، فهي (ظاهرة ثانوية)

سباق التسلح بالذكاء الاصطناعي والقوة الكامنة:

كان من أبرز فعاليات مؤتمر MSC 2026 فعالية «ليلة الابتكار: الخوارزميات الاستراتيجية: كسب سباق التسلح بالذكاء الاصطناعي»،

التي جمعت قادة الدفاع ومسؤولي حلف الناتو، ففي الواقعية الهجومية، تعد القوة الكامنة (الثروة، والتكنولوجيا، والسكان حجر الزاوية للقوة العسكرية الفعلية، ولأن الدول لا تستطيع معرفة كيف ينوي الخصوم استخدام الذكاء الاصطناعي، فعليها أن تفترض أنه سيستخدم ضدها في هجمات، ويفرض غياب



الوضوح بشأن تطوير الذكاء الاصطناعي سباق تسلح ذي محصلة صفرية، لا تستطيع الدول الوثوق بالمعاهدات الدولية التي تحدّ من استخدام الذكاء الاصطناعي في الحروب، لأن ثمن الخطأ - ومواجهة خصم متفوق تكنولوجياً - هو دمار شامل³.

من جهة أخرى فإن ميرشايمر يناقش ما يعرف بجدلية القومية مقابل الهيمنة الليبرالية، ففي كتابه (الوهم الكبير)، يتناول ميرشايمر صراحةً الانهيار الحتمي للنظام الليبرالي الذي أعقب الحرب الباردة، ويجادل بأن محاولة الولايات المتحدة نشر الهيمنة الليبرالية كانت محكومة بالفشل لأنها استهانت بأقوى أيديولوجية سياسية على وجه الأرض وهي القومية، إذ إن (سياسات الهدم) التي نشهدها في الولايات المتحدة وخارجها تغذيها القومية، وينجح القادة في الادعاء بأن النظام الدولي قد أضر بالسيادة الوطنية، وأضعف الطبقة العاملة المحلية، وزجّ بالدول في حروب مثالية لا نهاية لها، ويتوقع الواقعية الهجومية أنه عندما تصطدم المثل المجردة لليبرالية الدولية بالقوى البدائية للقومية وبقاء الدولة، فإن القومية ستنتصر دائماً،

مما يؤدي إلى التفكيك المتعمد للمشروع العالمي⁴.

عبء الحلفاء والدفاع عن النظام القائم على القواعد:

إن انهيار النظام القائم له تداعيات خطيرة على الحلفاء، لا سيما في أوروبا ومنطقة المحيطين

الهندي والهادئ، الذين لطالما اعتمدوا على الضمانات الأمنية الأمريكية، وقد أدى نهج الولايات المتحدة المتقلب - الذي يتأرجح بين الإكراه والدعم المتردد - إلى تفاقم انعدام الأمن العالمي، ويخلص التقرير إلى أن الجهات الفاعلة التي لا تزال

إن العالم يتجه للتحول من المكاسب المطلقة إلى المكاسب النسبية، إذ قام النظام العالمي لما بعد عام ١٩٤٥ على أنموذج ليبرالي للمكاسب المطلقة، فكرته أن التجارة الحرة والتعاون العالمي يثريان الجميع، وأن الرخاء المتبادل يضمن السلام



ملتزمة بالنظام القائم على القواعد لا يمكنها أن تبقى مكتوفة الأيدي، بل يجب عليها توحيد مواردها، وزيادة استثماراتها الدفاعية، وبناء شراكات جديدة لحماية المؤسسات الدولية من الانهيار التام، وهذا يؤدي بدوره الى ما يعرف وفق الواقعية الهجومية بـ الفوضى وتعظيم القوة، ففي الواقعية الهجومية، يتسم النظام الدولي بالفوضى المطلقة، فلا وجود لرقم طوارئ عالمي يمكن اللجوء إليه، ولأن النوايا لا يمكن الجزم بها، فإن السبيل الوحيد أمام أي دولة لضمان بقائها هو تعظيم قوتها وتحقيق الهيمنة، إذ إن قيود النظام الدولي القائم على القواعد تحدّ بطبيعتها من حرية تصرف الدول، والوعد السياسي الداخلي بأن (هدم المؤسسات سيمهد الطريق لأمة أقوى) هو مثال صارخ على الواقعية الهجومية، بمعنى إنه عودة إلى نظام الاعتماد على الذات، حيث تعتمد الولايات المتحدة كلياً على





قوتها الاقتصادية والعسكرية، دون قيود المعاهدات الدولية أو الإجماع متعدد الأطراف، لسحق منافسيها وفرض شروطها بشكل أحادي.

إن أحد المفاسل الجوهرية في قراءة النظام الدولي المعاصر هو التحول في كيفية إدراك الولايات المتحدة لدورها في العالم. في العقود الماضية، كان الدور الأمريكي ينظر إليه كقوة قيادية للترتيبات الدولية القائمة على القواعد، لكنها في مؤتمر ميونخ للأمن 2026 تجلّت بصورة أكثر شرطية وواقعية من ذي قبل، فخلال فعاليات المؤتمر، كان الموقف الأمريكي متجذراً في فكرة أن الالتزامات الدولية يجب أن تُقاس بمدى تحقيقها للمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة، وليس فقط بصياغات قانونية أو خطاب سياسي. تصريحات مسؤولين أمريكيين كبار مثل وزير الخارجية ماركو روبيو كانت تحاول إعادة رسم العلاقة مع الحلفاء على أساس «شراكة عملية متبادلة المصالح» بدلاً من حماية تلقائية غير مشروطة. وقد عبر روبيو عن هذا الموقف بشكل واضح حين قال إن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة

لشراكات قوية، لكن بشرط أن تكون لهذه الشراكات نتائج ملموسة تسهم في الأمن الجماعي، لكن وفق مصالح الأمريكان أولاً، حيث أن هذه الرؤية الأمريكية تعد انعكاساً لتحول داخل السياسة الأمريكية نفسها، إذ يبدو أن المصالح الوطنية الأمريكية لم تعد متوافقة دائماً

الدول لا تستطيع معرفة نوايا الدول الأخرى الحالية أو المستقبلية معرفة حقيقية، فإنها تعيش في حالة خوف دائم، إذ يدفع هذا الغموض الهيكلي الدول إلى تعظيم قوتها والتنافس الأمني، ساعية إلى الهيمنة الإقليمية باعتبارها الضمانة الحقيقية الوحيدة للبقاء.

مع الترسنة القانونية والمؤسسية للنظام الدولي. يمكن رؤية ذلك في المواقف الأمريكية تجاه ملفات مثل أوكرانيا، حيث بدأت الولايات المتحدة تظهر علامات تفضيل لحلول سياسية أكثر واقعية بدلاً من التمسك غير المشروط بمواقف



سابقة. كما تجلى ذلك في الموقف من الشرق الأوسط، إذ تمت مزامنة الحجج الأمنية والاستراتيجية مع الخطاب المحلي حول السيادة والأولوية الوطنية، هذا التحول في الدور الأمريكي يؤثر مباشرة على العلاقات عبر الأطلسي. فقد بدا واضحاً في تصريحات القادة الأوروبيين إحساسهم بـ«قلق عدم اليقين» من التزامات واشنطن، ما يدفعهم نحو إعادة التفكير في استراتيجياتهم الدفاعية والسياسية، وربما تقليل الاعتماد الكامل على واشنطن⁵.

من جهة أخرى، اتسم مؤتمر الأمن القومي لعام 2026 بتوترات جيوسياسية حادة، أبرزها سحب الدعوات الموجهة للمسؤولين الإيرانيين، إذ يرى أصحاب المذهب المؤسسي الليبرالي أن منتديات مثل مؤتمر الأمن القومي قادرة على الحد من الفوضى من خلال تعزيز الحوار والتعاون في ظل الفوضى كمل يرى (كوهان)، إلا أن الواقعية الهجومية ترفض هذا الرأي، فاستبعاد إيران واستقطاب المؤتمر يُظهران أنه عندما تتصادم المصالح الأمنية الجوهريّة والتحالفات الأيديولوجية، تتحول المؤسسات الدولية إلى أدوات للتنافس بين القوى العظمى بدلاً

من أن تكون جهات محايدة، وينهار التواصل بشأن النوايا الحسنة تماماً.

إن ميرشايمر يناقش ما يعرف بجدلية القومية مقابل الهيمنة الليبرالية، ففي كتابه (الوهم الكبير)، يتناول ميرشايمر صراحةً الانهيار الحتمي للنظام الليبرالي الذي أعقب الحرب الباردة

الخاتمة

يظهر تطبيق نظرية جون ميرشايمر للواقعية الهجومية على نتائج تقرير ميونخ الأمني لعام 2026

أن المخاوف المنهجية المحيطة بعالم (ما بعد الغرب) ليست إخفاقات دبلوماسية مؤقتة ولا استثناء في القيادة السياسية، بل هي مظاهر متوقعة لتنافس القوى العظمى ضمن نظام دولي فوضوي لا يرحم، وكما يشير التقرير، فإن تآكل ما يسمى



(النظام الدولي القائم على القواعد) لا يعني الانزلاق إلى فوضى غير مسبوقة، بل إعادة تنظيم هيكلية حيث تعمل القوى المهيمنة والصاعدة بنشاط على إعادة تشكيل البنية العالمية لتعزيز أمنها النسبي.

إذ إن المؤسسات تعد ساحات للمنافسة، لا كحكام للسلام، حيث يؤكد تقرير مؤتمر ميونخ للأمن 2026 على شلل المؤسسات الدولية الليبرالية، فمن منظور الواقعية الهجومية، يؤكد هذا أن هذه المؤسسات ليست سوى انعكاس لتوازن القوى الكامن، فمع ضعف قبضة القوة المهيمنة السائدة، وبروز مراكز قوى بديلة (مثل الصين أو تحالف متعدد الأقطاب)، تتوقف هذه المؤسسات عن كونها أطراً تعاونية، وتتحول بدلاً من ذلك إلى ساحات صراع لمنافسة محصلتها صفر.

من جهة أخرى فإن هناك حتمية معضلة الأمن في المرحلة الانتقالية، إذ يبرز التقرير بوضوح مأساة سياسات القوى العظمى، مسلطاً الضوء على التحالفات المُجزأة، والتوسع العسكري، والتحوطات النفعية

لدول الجنوب، ولأن النوايا تبقى مجهولة جوهرياً، فإن إعادة تشكيل التسلسل الهرمي العالمي يُجبر جميع الأطراف على إعطاء الأولوية للمكاسب النسبية على حساب التعاون المطلق، وينظر المنافسون إلى محاولة القوة المهيمنة الحفاظ على نظامها على أنها احتواء، بينما

تعد جهود المنافسين لتأمين أطرافهم من قبل القوة المهيمنة بمثابة مراجعة عدوانية.

كما يكشف التقرير أسطورة الهيمنة الحميدة، إذ تقرر سردية عالم (ما بعد الغرب) بحقيقة أن النظام السابق لم

«يظهر تطبيق نظرية جون ميرشايمر للواقعية الهجومية على نتائج تقرير ميونخ الأمني لعام 2026 أن المخاوف المنهجية المحيطة بعالم (ما بعد الغرب) ليست إخفاقات دبلوماسية مؤقتة ولا استثناء في القيادة السياسية، بل هي مظاهر متوقعة لتنافس القوى العظمى ضمن نظام دولي فوضوي لا يرحم



يكن قائماً على إجماع أخلاقي عالمي، بل على التفوق المادي غير المسبوق لقوة أحادية القطب، ومع تحول توزيع هذه القوة، يحفز التعدد القطبي الناشئ بطبيعة الحال تعظيم القوة الدفاعية والهجومية.

لذا، لا ينبغي قراءة تقرير مؤتمر ميونخ الأمني لعام 2026 كدعوة لإحياء توافق ليبرالي عفا عليه الزمن، بل كتوثيق موضوعي لنظام يعود إلى مساره التاريخي المعتاد، إذ إن إعادة تشكيل النظام الدولي من قبل قوى مهيمنة متنافسة يؤكد الفرضية الأساسية لميرشايمر، في عالم خالٍ من سلطة عالمية عليا، يعد البقاء هو الهدف العقلاني الوحيد، والقوة هي العملة الوحيدة الموثوقة، ونتيجة لذلك، لن يتحقق الاستقرار العالمي في المستقبل من خلال تجديد الالتزامات الأيديولوجية أو الخطابات الدبلوماسية، بل سيعتمد كلياً على إرساء توازن قوى جديد، وإن كان هشاً.



Endnotes

1. Munich Security Conference 2026, (München: Munich Security Conference, 2026). Link: <https://securityconference.org/en/msc-2026>
2. Robert Kaplan, Why John Mearsheimer Is Right, The Atlantic, January/February 2012 Issue
3. للمزيد يُنظر: جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة مصطفى محمد قاسم، (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2012)، ص 69-104.
4. جون ج. ميرشايمر، الوهم الكبير: أحلام ليبرالية ووقائع دولية، ترجمة: باسل المسالمة، ط 1، (الشارقة: دار الفرقد للنشر والتوزيع، 2025)، ص 180_200.
5. من «تحت الهدم» إلى إعادة هندسة النظام الدولي: مؤتمر ميونخ 2026 كنقطة فاصلة، (أبو ظبي: تريندز للبحوث والاستشارات، 2026).